المستخلص

تزايد الاهتمام بالبيئة في العقود الاخيرة نظرا لما تواجهه من العديد من أخطار التلوث البيئي بمختلف اشكاله وصوره بسبب انشطة الانسان الصناعية وطموحاته الاقتصادية في استغلال الموارد الطبيعية دون الأخذ بالاعتبارات البيئية المحيطة مما أدى الى نشوء عدد من المشاكل البيئية الخطيرة التي أضحت معها المكونات والموارد البيئية الحية وغير الحية تعاني من تأثيرات مباشرة على نحو ينذر بأخطار حقيقية لجميع الكائنات على كوكب الأرض.

وتعد التغيرات المناخية العالمية السمة البارزة والمؤثرة في هذا المجال ، فبروز ظواهر الاحتباس الحراري واشتداد حركة الرياح وتزايد الامطار الحامضية وتزايد الظواهر الغبارية والاعاصير والتي أدت بمجموعها الى نشوء بؤر تهديد حقيقية للنظام البيئي في العديد من مناطق العالم ومنها العراق الذي شهد فترات جفاف طويلة ، وتصاعدا حاداً ومتكرراً للظواهر الغبارية بالشكل الذي جعل الامم المتحدة متمثلة بأمينها العام يطلق صرخة تحذير الى خطورة تلك الظواهر على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وصحة الانسان في العراق ، كما أنها تشكل واحدة من أكبر التهديدات الخطيرة للنظام البيئي في العراق و محوراً رئيسياً لعوامل التدهور المتسارع لمختلف العناصر الرئيسة في البيئة العراقية من (تلوث الهواء ، تلوث التربة وتلوث المياه) وذلك بفعل انتشارها السريع وغير المسيطر عليه والعابر للحدود الى المناطق الإقليمية المجاورة .

وقد تركز بحث الدراسة في تفاقم الآثار البيئية الخطيرة للظواهر الغبارية في العديد من الجوانب المترابطة والمتشابكة على مختلف الاصعدة ومنها ما يتصل بموضوع المشاكل البيئية وسبل المعالجات القانونية في الاطار الوطني والدولي ، والأخرة أبرزا التهديد الحقيقي والجدي لمختلف الجوانب الحياتية ، وذلك جراء ما وقع على العراق من انتهاكات كبيره للبيئة أجر الحروب التي وقعت عليه خلال العقود الماضية وما استخدم فيها من اسلحة كيمياوية ويورانيوم منضب ادى الى تلوث هوائه وتربته ومياهه ، وقد ساعدت الظواهر الغبارية في انتشاره وانتقاله ، فضلاً عن ما قامت به المعدات الحربية الثقيلة المستخدمة في العمليات العسكرية من تكسير وتفتيت للتربة العراقية التي تعاني اساسا من ظاهرة التصحر وهو ما ساعد من توسع نطاقها كونها تتلازم بشكل مباشر مع الظواهر الغبارية (اثرا وتأثيرا) ، وهو جانب بالغ الخطورة كونه يستهدف الامن الغذائي و تركيب البناء الاجتماعي فضلا عن اثره المباشر على النظام الايكولوجي في العراق .

وهو ما اوجب على الدراسة اثبات خطورة تلك الإثار من خلال التحليل العلمي المقرون بالبيانات المناخية والتقارير العلمية في كون العراق اصبح مصدراً لتلك الظواهر الى الدول المجاورة بعد ان كان مستقبلا لها فحسب ، يضاف لذلك ما حصل من جريمة تجفيف الاهوار العراقية من قبل النظام السابق حتى اصبحت منطقة متصحرة قاحلة منزوعة من غطائها النباتي ادت الى تخريب النظام الايكولوجي واخلت في التوازن البيئي على صعيد العراق والمنطقة الاقليمية ، وشكلت خطرا كبيرا على صحة الانسان من خلال تصاعد مختلف الامراض ومنها الامراض السرطانية ، وبشكل واضح أشارت له الاحصائيات والبحوث العلمية .

وقد تناولت الدراسة استقراءات للجهود المتصدية لتأثيرات الظواهر الغبارية وخصوصا فيما يتصل منها في بالعوامل المذكورة والتي أدت الى تصاعدها وتفاقم اثارها الضارة ، وتبين منخلا ذلك قلة ما متوفر من دراسات ومن عدم وجود تنظيم قانوني دولي متخصص بمعالجة او التقليل من اختارتك الظواهر وهو ما أدى الى عدم القدرة على التصدي الفعال لها ، فضلاً عن عدم الجهد الوطني وحده في الحد منها ، الامر الذي يتطلب الى جهد جماعي وتنظيم دولي عالي المستوى يقوم على إجراءات وتدابير وتشريعات متطورة.

وخلصت الدراسة الى ضعف آليات التنظيم الدولي للعديد من المشاكل البيئية ومنها التغيرات المناخية ومكافحة التصحر والحفاظ على المناطق الفريدة بالنظم الايكولوجية المؤثرة في قوام النظام البيئي العالمي من الاستهدافان الداخلية ومثال ذلك التجفيف المتعمد للأهوار العراقية او ما يتصل بتعدي دول الجوار على حصة العراق من مياه الانهار المشتركة وكلها مواضيع غاية في الاهمية والخطورة. .

وكذلك اشرت الدراسة الى ما تعانيه الكثيرون البلدان النامية والشرق الأوسطية ومنها العراق من قصور تشريعي يعني بالبيئة وحمايتها مقرونا بغياب في الوعي البيئي وعدم وجود استراتيجية شاملة ذات رؤية بعيدة النظر مبنية على التعاون والتنسيق الدولي تضع اعتبارا مصيريا في كون التدهور البيئي لا ينحصر اثره على بلد دون الاخر ، ومنها ما يتصل بموضوع الدراسة والاسهام في اتخاذ الاجراءات الفاعلة للحد من تأثيرات الظواهر الغبارية مثل تشجيع زراعة مصدقات الرياح والاحزمة الخضراء الاقليمية للتقليل من اثر تعرية التربة في الاراضي المتروكة والاهتمام بظاهرة الزحف العمراني ، وخاصة تلك التي تهدد الاراضي الزراعية الخصبة المحيطة بالمدن وتوجيه النشاط السكني باتجاه المناطق الصحراوية لتكون مصدقات لا جل توقف الكثبان الرملية التي تهدد المدن والاراضي الزراعية ، والعناية بالمراعي الطبيعية من خلال زراعة المحاصيل العلفية والحد من الرعي الجائر فيها ، ، وعدم التساهل في ملاحقة من يهدد بيئة الإنسان الآمن ووضع الضوابط والمعايير القانونية الرامية الى منع استهدافها